

## بترومسيلة حضرموت...

## شهاب: ناشد الجهات المعنية بوقفه جادة لقضايا البيئة بحضرموت

الأمناء | كتب/ محمد بن سالم بن ماضي

تمتلك بترومسيلة التي تأسست في سبتمبر 2011م على انقاض نكسن الكندية، وضمت لاحقا عدد من مناطق الامتياز - قطاع ١٠ التي كان يديرها العملاق الفرنسي توتال، مصفاة نفط مصغرة لديها طاقة تكرير تصل إلى 7000 برميل نفط يوميا.. وتنتج يوميا 750 ألف لتر ديزل تقريبا. ومنها ترفد محطات كهرباء الوادي بـ 150 ألف لتر و 250 ألف للساحل كل يوم أو يومين بشكل غير منتظم، وما تبقى بعد خصم احتياجاتها و ما تدعم به بعض المناطق والقرى المحيطة، تبيعه لحسابها الخاص.

ويمكن تطویر تلك المصفاة لتكرر ما يقارب 10 ألف برميل يوميا... وهي خطوة إذا ما حدثت وخصص ذلك الإنتاج لصالح المحافظة من شأنه التخفيف كثيرا من معاناة المجتمع في محافظة حضرموت.

كما تمتلك الشركة 6 محطات لإنتاج الكهرباء اثنتين غازية وأربع تعمل بالديزل و18 مولد للكهرباء بطاقة إنتاج إجمالية تبلغ 95 ميغا/ وات "كانت" تستخدم في عمليات الإنتاج، ويجدر الإشارة لنجاح بترومسيلة بتقليص استخدام الديزل في التوليد من 74 ميغا إلى 55 ميغا.. وتمتلك في قطاع 10 محطة غازية مكونة من اثنتين توربينات صناعة (رولز رايس) تنتج 40 ميغا بتكلفة تشغيل صفرية أنشأت عندما كان إنتاج القطاع ٩٠ الف برميل يوميا بهدف رفع إنتاج القطاع إلى 120 ألف برميل، لكن الأحداث للأسف أعادت سقف الإنتاج لغاية 25 ألف برميل فقط، وأيضا في قطاع ١٤ كانت الشركة تنتج ٢٤٠ ألف برميل يوميا، وكانت الطاقة الكهربائية المستخدمة لا تتجاوز ٥٠ ميغا معظمها على الديزل، أما الآن فالقطاع ينتج ٨ ألف برميل فقط. وعموما فقد تضائل الإنتاج الإجمالي لقطاع محافظة حضرموت إلى 35-30 ألف برميل يوميا.

ووفقا لهذه المعطيات تأتي التساؤلات! ماهو مصير البنية التحتية الهائلة التي كانت تنتج الطاقة لهذه الحقول؟ وهل بإمكان الشركة لعب دور أكبر في تخفيف معاناة المجتمع؟ وهل يحق لنا التساؤل عن مصير الديزل الذي تنتجه المصفاة؟

في الحقيقة المعلومات شحيحة عن الشركة والموقع الإلكتروني الخاص بها يفتقر لتقارير



## هل بإمكان الشركة لعب دور أكبر في تخفيف معاناة المجتمع؟

تفصيلية عن المؤسسة ومرافقها وأبسط التفاصيل كأسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.. لكن المعلومات تفيد بأن الميزانية التشغيلية للشركة تبلغ 18 مليون دولار شهريا، والشركة تتقاضى هذا المبلغ من ميزانية الحكومة عبر البنك المركزي.. بينما تحصل على 30% تقريبا أي ما يقارب 30 مليون دولار من كل شحنة نفط تبيعها عبر ميناء الضبة.. بواقع دفعة كل شهرين تقريبا وهذه المبالغ تتم مقاصتها نهاية العام ويتم تسوية الفارق. ولعل المفارقة الأهم هنا أن الكيان الإداري والجغرافي، والسياسي أن جاز التعبير، المسمى (محافظة حضرموت) (يفترض) أنه يحصل على نسبة 20% فقط رغم أنه المالك الأصلي للثروة الطبيعية التي يتم استغلالها ولا نملك تأكيدات على مصير الـ 20% هذه هل فعلا تسلمت السلطة المحلية شيء؟ وأخيرا تحصل الحكومة الشرعية على بيضتها الذهبية (نسبة الـ 50%) .

بناء على ما ذكر نعتقد أن مسألة بيع الشركة تفصيلية عن المؤسسة ومرافقها وأبسط التفاصيل كأسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.. لكن المعلومات تفيد بأن الميزانية التشغيلية للشركة تبلغ 18 مليون دولار شهريا، والشركة تتقاضى هذا المبلغ من ميزانية الحكومة عبر البنك المركزي.. بينما تحصل على 30% تقريبا أي ما يقارب 30 مليون دولار من كل شحنة نفط تبيعها عبر ميناء الضبة.. بواقع دفعة كل شهرين تقريبا وهذه المبالغ تتم مقاصتها نهاية العام ويتم تسوية الفارق. ولعل المفارقة الأهم هنا أن الكيان الإداري والجغرافي، والسياسي أن جاز التعبير، المسمى (محافظة حضرموت) (يفترض) أنه يحصل على نسبة 20% فقط رغم أنه المالك الأصلي للثروة الطبيعية التي يتم استغلالها ولا نملك تأكيدات على مصير الـ 20% هذه هل فعلا تسلمت السلطة المحلية شيء؟ وأخيرا تحصل الحكومة الشرعية على بيضتها الذهبية (نسبة الـ 50%) .

تجدد الإشارة إلى أن الشركة كلفت مؤخرا ولكن (على نفقة الدولة) بإنشاء عدد من مشاريع الطاقة الكهربائية الغازية في وادي حضرموت وعدن، كما يوجد لديها تميميد رئاسي بمحطة غازية أخرى في ساحل حضرموت لم يتم تنفيذها لأسباب غير معروفة أو معلنة، كما لا نعرف عن مساعي تذليل تلك العقبات التي يفترض أنها مطرح تساؤل ملح في توقيت ترددي فيه الأوضاع الخدمية بساحل حضرموت لحد يندرز بالانفجار ويهدد الأمن والسلم الاجتماعي.

في الحقيقة ورغم كل ما تقدم، لا أملك الجرأة أو السند الكافي للقطع بوجود عمليات فساد في الشركة، كما يتحدث البعض بغير سند ولا حجة،

وما يثار حول ارتباط الشركة بلوبيات احتكار تجارة النفط والمحروقات ليس محل بحث هنا ولا نؤكد، كما أن الحديث الذي يدور عن شركات الباطن وعقود التكليف ليس النقطة الأعم والأهم ولسنا في موقع إثباته أو إنكاره... إلا أن انعدام الشفافية بالإضافة لسلم الرواتب الغير منطقي نسبة وتناسب مع وضع الاقتصاد الوطني وبقية المؤسسات الحكومية بالإضافة لنقص الثقافة الموارد البشرية التي تتيح العمل عن بعد لدى الصف القيادي والمتوسط في الشركة يثير الكثير من التساؤلات حول الشركة التي يتربع على قمة الهرم الإداري فيها الأستاذ محمد بن سميط منذ تأسيسها قبل عقد تقريبا.. وهو المقيم في كندا ويحمل جنسيتها، ويحضر الشركة كل ثلاثة إلى خمسة أشهر لأيام محدودة، ويرتبط بن سميط بعلاقة وثيقة مع الرئاسة والحاشية، لكن لا نعرف على ماذا تقوم هذه العلاقة؟ بينما الأصح أن مرجعيته هي وزارة النفط والمعادن، أو السلطة المحلية في المحافظة في ظل اهتراء أجهزة الدولة وغياب مؤسساتها.. جدير بالذكر: إن منصب المدير التنفيذي لهذه الشركة لا يتم تعيينه أو إقالته إلا بقرار من رئيس الجمهورية.

وبغض النظر عن الملف البيئي المثير للجدل للشركة والذي لن نتطرق له الآن لتساعه وتعدد مواضيعه.. لا يوجد عاقل يريد أن يحمل الشركة مسئولية الإخفاقات في جزئية الخدمات العامة، أو تحميلها فوق طاقتها؛ ولكننا نتساءل عن مبادئ المسؤولية الاجتماعية لدى الشركة ومدى مشاركتها في المجتمع بحجم يتناسب مع عائداتها وطبيعتها ملكيتها وأثرها على الجيولوجيا والصحة العامة، وأن يتم تعزيز الشفافية في الجوانب المالية والبيئية للشركة.. هذا إذا ما كانت الشركة تريد أن تثبت بأنها ليست ملكية خاصة أو عائلية، وأنها تريد تبنى مبادئ شركات النفط العالمية الكبرى وعلى رأسها الشفافية والمسئولية الاجتماعية وحماية البيئة.. وغير ذلك لا أعتقد أنه سيصعب في صالح سمعة الشركة والتزامها، وربما سيغطي صورة عكسية خاطئة بأن لوبي قيادات الشركة — إن جازت التسمية —

ومن خلال انتهاج معادلة خاصة وسلم روايت غير منطقي وآلية عمل عن بعد آلاف الأميال.. يحتكر عائدات هذه الشركة ويذوبها في جيوب صغيرة.. ويلقي بالمسئولية الاجتماعية والبيئية والإنسانية في عرض الحائط .

## دراسة: 3 ملايين لاجئا داخليا في اليمن

## ما سبب زيادة الهجرة الداخلية والخارجية؟

عدن (الأمناء) خاص:

كشفت دراسة حديثة، صادرة عن مركز مدار للدراسات والبحوث في عدن، عن زيادة الهجرة الداخلية والخارجية في اليمن، في حين قدرت زيادة اللاجئين داخليا إلى ثلاثة ملايين شخص.

وقالت الدراسة: إن الحروب الدائرة في اليمن منذ فترة ليست بالقصيرة كالحروب التي جرت بين الجيش اليمني والحوثيين في محافظة صعدة، وكذا حروب الجيش مع تنظيم القاعدة أدت إلى نزوح سكان مدن بأكملها كما حصل عام 2011م عندما سيطر تنظيم القاعدة على محافظة أبين، وعلى مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت 2015م.

وأضافت: إن الحرب الدائرة حاليا منذ خمس سنوات بين الحوثيين وقوات الشرعية اليمنية، أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان تاركين موطنهم الأصلي هربا من الحرب التي جرت وتجري في

عدد من مدن ومحافظة اليمن بصورة لم يسبق لها مثيل.

وقالت الدراسة: إن ظاهرة الهجرة القسرية والنزوح في اليمن تشكل واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية شديدة التعقيد والتركيبة التي تتصلل أبعادها بمختلف مناحي الحياة الاجتماعية، وأصبحت قضية عامة في المجتمع، لا سيما مع استمرار تكرار الصراعات في اليمن، وما يترتب عليها من تغيرات كبيرة في المجتمع.

وذكرت: إن ظاهرة الهجرة القسرية في اليمن تعد ظاهرة مزروجة سواء أكانت الهجرة اليمنية العائدة إلى البلاد من دول المهجر، أو تلك الهجرة القادمة من القرن الأفريقي وتحديدا من الصومال وأثيوبيا، فضلا عن النزوح الداخلي القسري بسبب الحروب المستمرة في المجتمع اليمني. وأشارت إلى أنه ومنذ ما يقرب من ثلاثين عاما واليمن يستقبل بصورة

مستمرة أعدادا كبيرة من المهاجرين القادمين إليه من القرن الأفريقي، وبعض البلدان الأخرى، الذين تقذف بهم السفن والقوارب الشراعية إلى الشواطئ اليمنية الجنوبية هاربين من بلادهم بسبب الصراعات الدائرة هناك.

وسلطت الدراسة الضوء على مشكلة الهجرة القسرية القادمة إلى اليمن، من خلال التعرف على خصائص المهاجرين وفترات تدفقهم والاقتراب من معرفة أعدادهم الحقيقية، والكشف عن أبرز المشكلات التي تخلفها هذه الهجرة في المجتمع اليمني ولا سيما في المدن التي استقر فيها هؤلاء المهاجرون، كحالة مدينة عدن بوصفها أكثر المدن اليمنية التي استقبلت أعدادا كبيرة من تلك الهجرات.

وتطرقت إلى الدوافع التي تؤدي بالمهاجرين غير الشرعيين من القرن الأفريقي وغيرهم للجوء إلى اليمن، وانعكاسات الهجرة القسرية على

المهاجرين أنفسهم والمجتمع المستقبل لهم، وكذا الضوابط والإجراءات التي تتعامل مع ظاهرة الهجرة القسرية والمساعدات المقدمة لهؤلاء المهاجرين، فضلا عن الثغرات التي تواجه تقديم الحلول المناسبة في معالجة هذه الظاهرة والتخفيف من مخاطرها بعامة.

وأشارت إلى أن الهجرة القسرية المتمثلة في قدوم المهاجرين غير الشرعيين إلى اليمن من دول القرن الأفريقي (الصومال وإثيوبيا) بسبب الحروب التي اندلعت هناك منذ تسعينات القرن الماضي، جاءت لتضيف بُعدا جديدا آخر في حركة الهجرة في اليمن. إذ تزامنت هذه الهجرة مع عودة المهاجرين اليمنيين قسريا إثر حرب الخليج الثانية 1991م؛ حيث عاد ما يقرب من مليون مهاجر من دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب موقف الحكومة اليمنية المنحاز للرئيس العراقي صدام حسين أبان حرب الكويت حينها .

## تنويه واعتذار

تود هيئة تحرير "الأمناء" أن تنويه لقراءها الكرام إلى أن العدد الماضي وتحديداً يوم الخميس 18 يوليو/ حزيران 2019م في الصفحة السابعة في الحوار الصحفي المعنون بـ: (مدير الهيئة العامة لحماية البيئة في وادي وصحراء حضرموت في حوار مطول مع "الأمناء")، قد سقط سهواً اسم الكاتب الذي أجرى الحوار، ألا وهو الأخ "حسن علوي الكاف"، لذا وجب التنويه لقراءنا الكرام، والاعتذار لصاحب الحوار عن الخطأ غير المقصود.